Distr.: General
30 April 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالمحيطات
نيس، فرنسا 2025

مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

نيس، فرنسا، 9-13 حزيران/يونيه 2025

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

حلقات العمل من أجل المحيطات

حلقة العمل من أجل المحيطات 8: تعزيز ودعم جميع أشكال التعاون، خاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة

موجز

أعدت هذه الورقة المفاهيمية عملا بالفقرة 24 من قرار الجمعية العامة 128/78، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، أن يعد ورقة مفاهيمية عن كل موضوع من مواضيع حلقات العمل من أجل المحيطات، آخذا في الاعتبار عمليات الجمعية ذات الصلة بموضوع المحيطات وما يحتمل أن يقدم في شأنه من مساهمات أخرى. وتتعلق هذه الورقة بحلقة العمل من أجل المحيطات 8، وموضوعها هو "تعزيز ودعم جميع أشكال التعاون، خاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي". وفي الورقة، تقدَّم لمحة عامة إلى الأشكال والآليات القائمة المتعلقة بالتعاون الإقليمي، ويسلَّط الضوء على أفضل الممارسات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك التعاون العابر للحدود. وتحدَّد التحديات والمجالات التي يمكن تعزيز التعاون فيها، وتدرج التوصيات التي تشمل التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتعزيز حوكمة المحيطات، في إطار الموضوع الشامل للمؤتمر: "تسريع العمل وتعبئة جميع الجهات الفاعلة لحفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام".

* A/CONF.230/2022/1.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - التعاون ضـــروري للحوكمة الفعالة للمحيطات. وتنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي "دســتور المحيطات"، على أن مشــاكل حيز المحيطات وثيقة الترابط ويلزم النظر إليها ككل. وبالنظر إلى أن التعاون يشـــكل حجر زاوية لتحقيق أهداف الاتفاقية، فإنها تتضـــمن أحكاماً تتعلق بواجب التعاون على جميع المستويات وفي مختلف القطاعات البحرية الرئيسية، مثل حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، والبحث العلمي البحري، وتنمية ونقل التكنولوجيا البحرية وحفظ الموارد الحية وإدارتها. وتتعزز الدعوة إلى التعاون، بما في ذلك على الصـــعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من خلال الاتفاقات التنفيذية الثلاث للاتفاقية وعدد من الاتفاقيات القطاعية، من خلال الأحكام المتعلقة بالإدارة الشـــاملة والمتكاملة للمحيط وموارده من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

2 - وتواجه حوكمة المحيطات عدة تحديات قد تعيد تشــكيل آليات التعاون القائمة. ويتمثل التحدي الأول في حفظ خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية للمحيطات وإصـلاحها وتعزيزها وتحقيق استدامتها في سياق التغير في المناخ وفي صحة النظم الإيكولوجية البحرية، وتراجع أرصدة مصايد الأسماك التي تتسم بالأهمية الحيوية للأمن الغذائي وتزايد التلوث البيئي وغيره من عوامل الإجهاد البيئي. ويتمثل التحدي الثاني في الدور الأكبر بصورة متزايدة الذي يؤديه النشاط الاقتصادي القائم على المحيطات، والبحار والسواحل في الاقتصاد العالمي. وحسب أحد التقديرات، يمكن أن يحقق محيط مستدام فائدة اقتصادية إيجابية صافية تقدر بأكثر من 15 تريليون دولار، أو حوالي 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[1]. ويتمثل التحدي الثالث في الطلب المتزايد على كل من الموارد المتجددة، مثل الطاقة ومخزونات التنوع البيولوجي البحري، والموارد غير المتجددة، مثل المعادن، والنفط والغاز، الموجودة في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وخارجها.

3 - ويجب مواجهة هذه التحديات من خلال إجراءات تعاونية يتم تيســـيرها على الصـــعيدين العالمي والإقليمي من خلال اتفاقات متعددة الأطراف تضـع أطر التعاون في قطاعات تمتد من مصـايد الأسماك إلى الأنشـطة الاسـتخراجية البحرية. ويؤدي التعاون بين القطاعين العام والخاص وشـبكات وعمليات أصـحاب المصلحة المتعددين دوراً هاماً أيضا في الإدارة المستدامة للمحيطات.

4 - وتقدم هذه الورقة موجزاً لأشكال التعاون الرئيسـية على المسـتوى الإقليمي أو دون الإقليمي وتقييماً لأنشـطة التعاون اسـتجابة للتحديات التي تواجه حوكمة المحيط. وإضـافة إلى ذلك، تحدد التحديات والفرص الحاسمة لاتخاذ إجراءات وترد في الخاتمة الاعتبارات الرئيسية لتعزيز حوكمة المحيطات من خلال التعاون.

ثانيا - نظرة عامة إلى الأشكال والآليات القائمة للتعاون الإقليمي

5 - الهدف من برنامج البحار الإقليمية، الذي أنشـــئ في عام 1974، هو تعزيز فعالية النهج المتبعة على الصـــعيد الإقليمي. ولا يزال البرنامج أحد المبادرات المميزة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال المحيطات، حيث يعمل في 18 منطقة. ولدى العديد من المناطق خطة عمل إقليمية تُدعم باتفاقية إقليمية

(1) World Economic Forum, "4 reasons why 2025 can be a breakthrough year for the regenerative blue economy", 22 January 2025.

مع بروتوكولات ذات صلة بشأن مسائل محددة. ويحظى برنامج البحار الإقليمية بسجل حافل بالفعالية يمتد على مدى 50 عاماً في تطبيق نهج إقليمي لحوكمة المحيطات والمناطق الساحلية.

6 - وتوفر وثيقة التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية للفترة 2022-2025 توجيهات شاملة فيما يتعلق بتعميم حفظ المحيطات واستخدامها المستدام بفعالية في السياسات والبرامج، وتوحيد منهجيات تتبع التقدم المحرز وتعزيز استجابة متكاملة لمكافحة الأزمات الإيكولوجية والمناخية والصحية وأزمة التلوث، من أجل الحفاظ على صحة المحيطات في الأجل الطويل وسبل عيش الأشخاص الذين يعتمدون عليها.

7 - وينطوي التعاون أيضا على تناول إدارة الموارد المشتركة، بما في ذلك مصايد الأسماك، ووضع معايير مشتركة في مجال تربية الأحياء المائية وتعزيز التعاون بين القطاعات لمعالجة حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البحرية. وتضطلع هيئات مصايد الأسماك الإقليمية بدور حاسم في استدامة مصايد الأسماك وفي تحقيق الغاية 14-4 من غايات أهداف التنمية المستدامة. ويوجد أكثر من خمسين هيئة من هيئات مصايد الأسماك الإقليمية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي لديها ولايات لاعتماد تدابير ملزمة قانوناً للحفظ والإدارة والهيئات الاستشارية الإقليمية لمصايد الأسماك، التي تقدم المشورة لأعضائها بشأن مسائل مصايد الأسماك. والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك هي من بين أهم لبنات بناء إدارة مصايد الأسماك، نظرا لأنها تتمتع بسلطة اعتماد تدابير دولية ملزمة قانوناً للحفظ والإدارة فيما يتعلق بعمليات الصيد والأنشطة المرتبطة بها. وتستفيد المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك من المشورة العلمية لوضع وتنفيذ مجموعة من أدوات الإدارة، بما في ذلك حدود المصيد والجهود، والقيود المكانية والزمانية وقواعد الرصد والمراقبة والإشراف، وهي تستعرض بانتظام امتثال الأطراف لالتزاماتها. وفي عام 2017، كانت 152 دولة ومنظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي أعضاء في منظمة أو أكثر من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وكان العديد من الدول أعضاء في أكثر من منظمة واحدة منها[(2)].

8 - ومنذ عام 2022، تدعو الجمعية العامة الدول إلى تعزيز التعاون، والتواصل وتنسيق التدابير بين هيئات مصايد الأسماك الإقليمية القائمة ومع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة. وتعترف لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أيضا بالدور الأساسي الذي تؤديه هيئات مصايد الأسماك الإقليمية في تحقيق الإدارة المستدامة، بما في ذلك في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ودمج تغير المناخ في إدارة الأرصدة السمكية المشتركة والمهاجرة والموجودة في أعالي البحار. وقد كررت اللجنة تأكيد موقفها في هذا الصدد في دورتها السادسة والثلاثين في عام 2024 بالدعوة إلى تعزيز الدعم المقدم إلى هيئة مصايد الأسماك الإقليمية، بما في ذلك من خلال شبكة أمانات هيئات المصايد الإقليمية.

9 - ومن الضروري اتباع نهج تعاوني للنهوض بعلوم ومعارف المحيطات وترجمتها إلى حلول خاصة بكل منطقة. وتعمل الهيئات الفرعية الإقليمية التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات بمنظمة الأمم

(2) Terje Løbach and others, *Regional Fisheries Management Organizations and Advisory Bodies: Activities and Developments, 2000–2017*, FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper, No. 651 (Rome, 2020).

المتحدة للتربية والعلم والثقافة[3] كآليات رئيسية للنهوض بالبحوث الإقليمية المتعلقة بالمحيط، وتعزيز التعاون الدولي، وبناء القدرات، وتقوية الروابط بين علوم المحيطات والسياسات المتعلقة بالمحيطات للتصدي للتحديات المميزة التي تواجهها مناطق كل منها. وعلى الرغم من التطورات الأخيرة في بحوث المحيط، لا يزال فهمنا للمحيط غير كافٍ. ولا تزال التحديات قائمة في إنتاج واستخدام المعارف العلمية التي تتماشى مع احتياجات مختلف المستخدمين. ونتيجة لذلك، لا تزال إمكانات علوم المحيطات غير مستغلة بالقدر الكافي. وإضافة إلى ذلك، فإن التمويل المخصص لعلوم المحيطات غير كافٍ عموما، حيث يخصص نحو 1,7 في المائة فقط من مجموع الإنفاق الوطني على البحث والتطوير لعلوم المحيط.

10 - ويتيح عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021-2030) فرصة تاريخية لتحسين حالة علوم المحيط. ويوفر العقد إطار عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها لجمع مختلف أصحاب المصلحة للتركيز على الأولويات المشتركة لعلوم المحيط، وحشد المزيد من الاستثمارات والشراكات من أجل البحوث المتعلقة بالمحيطات وتهيئة بيئة مؤاتية لتحفيز حلول علوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

11 - وعلى الصعيد العالمي، تمثل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات آلية مشتركة بين الوكالات كلفتها الجمعية العامة بتعزيز التنسيق، والاتساق والفعالية بين المنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة والسلطة الدولية لقاع البحار فيما يتعلق بأنشطة المحيطات والمناطق الساحلية. ويقوم أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، الذين يبلغ عددهم 31 عضواً حالياً، بتبادل المعلومات بانتظام بشأن أنشطتهم لتحديد المجالات الممكنة للتعاون والتآزر. ومن خلال العمل معاً، ككيان واحد، يمكن للأعضاء مساعدة الدول بفعالية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، في التصدي للتحديات المتعلقة بالمحيطات بطريقة متكاملة وشاملة لعدة قطاعات من خلال المشاريع والمنتجات المشتركة وعن طريق تقاسم الخبرات، وأفضل الممارسات، والأدوات والمنهجيات، والدروس المستفادة[4].

12 - وتشارك منظمات دولية أخرى، من بينها على سبيل المثال لا الحصر لجنة المحيط الهندي، ورابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية، في الجهود الرامية إلى ضمان تعزيز حماية المحيط.

ثالثا - أفضل الممارسات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك التعاون العابر للحدود

13 - تنفذ أفضل الممارسات بنجاح في سياقات مختلفة. ويتضمن هذا الفرع لمحة عامة إلى المبادرات الأساسية التي يمكن أن تفيد صانعي القرار في دعم وضع مبادرات جديدة.

(3) اللجنة الفرعية لأفريقيا والدول الجزرية المتاخمة لها التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، واللجنة الفرعية للبحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، واللجنة الفرعية لوسط المحيط الهندي التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، واللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادي التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات.

(4) انظر قرار الجمعية العامة 70/68، المرفق (اختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات)؛ و www.un.org/depts/los/coop_coor/home_en.htm.

ألف - أفضل الممارسات من مختلف المناطق

14 - تستفيد خطة العمل المتعلقة بحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شمال غرب المحيط الهادئ (خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ) من الروابط القوية عادة والتعاون بين العلماء والممارسين على الصعيد الإقليمي على أساس قدرة الدول الأعضاء في مجال حماية البيئة وإدارتها. وتمضي خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ قدماً في تطوير أداة NEAT، وهي أداة تقييم الأترفة، التي تعتمد على أداة استشعار قائمة على السواتل لتقييم الأترفة في المناطق الساحلية، وتحرز تقدماً نحو نشر الطبعة الثالثة من تقريرها عن حالة البيئة البحرية.

15 - وفي عام 2019، اعتمدت هيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا خطة العمل الإقليمية بشأن القمامة البحرية[5]، التي يوجه فيها الانتباه إلى التعاون الإقليمي من خلال تقاسم الخبرات في مجال الرصد البري والبحري وإدارة المعارف. وتشمل الأمثلة على هذا التعاون وضع مبادئ توجيهية منسقة للرصد[6]، ومجموعة الأدوات بشأن معدات الصيد المفقودة أو المتروكة أو المهجورة بشكل أو بآخر (المعدات الشبحية)[7]، فضلاً عن البيانات التي ألقيت بالنيابة عن دول المنطقة خلال المفاوضات بشأن معاهدة التلوث بالمواد البلاستيكية. ويركّز الإطار الإقليمي للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية[8]، وهو مبادرة أخرى لهيئة التنسيق، على الاقتصاد الأزرق المستدام، والتخطيط المكاني البحري والساحلي، والمناطق البحرية المحمية، وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق، والموائل. والشبكة الإقليمية المقترحة للمناطق البحرية المحمية، المقرر إطلاقها خلال مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، هي مثال جيد على التعاون الإقليمي.

16 - وفي إطار اتفاقية التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لساحل الأطلسي في مناطق غرب ووسط وجنوب أفريقيا (اتفاقية أبيدجان)، تنفذ مبادرات للتعاون الإقليمي على أساس تفويض المؤسسات على المستويات الإقليمي ودون الإقليمي والوطني ذات المهارات والولايات المتكاملة، مع الاعتراف بالدور الأساسي للدول في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية واعتماد استراتيجيات وطنية في إطار استراتيجيات التدخل. ويتطلب مثل هذا النهج توفير الدعوة والدعم التقني، من جهة، والالتزام السياسي من جانب الحكومات، من جهة أخرى. وتتطلب إدارة الموارد، والأنواع والموائل العابرة للحدود إنشاء إطار حوكمة عابر للحدود الوطنية ذي عنصر تقني يراعي الجانب المتعدد القطاعات لإدارة المحيط. وقبل كل شيء، يجب أن يتضمن أي إطار من هذا القبيل عنصرا سياسيا يتمتع بسلطات اتخاذ القرار. ومشروع الاستثمار في قدرة المناطق الساحلية على الصمود في غرب أفريقيا هو مثال على التعاون الإقليمي الناجح. وهو استجابة متعددة التخصصات لمشكلة التآكل الساحلي. ويقوم هذا المشروع، الممول من البنك الدولي، على التعاون الإقليمي وعبر الحدود. ويوفر استجابة في حالات الطوارئ لفقدان البنية التحتية العامة

(5) انظر www.unep.org/cobsea/resources/policy-and-strategy/cobsea-regional-action-plan-marine-litter-2019-rap-mali.

(6) انظر www.unep.org/cobsea/resources/toolkits-manuals-and-guides/marine-litter-monitoring-methods-handbook-part-i-ii.

(7) انظر www.unep.org/cobsea/resources/publication/cobsea-ghost-gear-toolbox-case-studies-and-videos.

(8) انظر www.unep.org/cobsea/news/story/countries-adopt-marine-and-coastal-ecosystems-framework.

والمنشآت الخاصة، ويدعم قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والتشاور الإقليمي بشأن تحديد حجم البنى التحتية وتشييدها لمكافحة التآكل الساحلي، ويعتمد حلولاً مستدامة، بما في ذلك حلول قائمة على الطبيعة.

17 - وتوفر اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى (اتفاقية كارتاخينا) وبروتوكولاتها منصة لتعزيز التعاون الإقليمي بين بلدان منطقة البحر الكاريبي لمعالجة المسائل البيئية العابرة للحدود. ومن الأمثلة على هذا التعاون شبكة ومنتدى إدارة المحميات البحرية في منطقة البحر الكاريبي، وهي مبادرة إقليمية في إطار البروتوكول المتعلق بالمناطق والأحياء البرية المشمولة بحماية خاصة تدعم بناء القدرات، وتبادل المعارف والمساعدة المالية من أجل الإدارة الفعالة للمناطق البحرية المحمية من خلال برامج مثل دورة تدريب المدربين على إدارة المناطق البحرية المحمية وصندوق المنح الصغيرة. وهناك مثال آخر هو العقدة الكاريبية للشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية في منطقة البحر الكاريبي، التي تنسق وفقًا للبروتوكول المتعلق بالمناطق والأحياء البرية المشمولة بحماية خاصة. وتقوم الشبكة بتنسيق جهود رصد الشعاب المرجانية، واتفاقات تقاسم البيانات وآليات الإبلاغ من أجل إثراء استراتيجيات الحفظ المرتكزة على الأدلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

18 - وأُنشئت خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط في عام 1975 باعتبارها الإطار المؤسسي للتعاون في مواجهة التحديات المشتركة فيما يتعلق بتدهور البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط. وأدت خطة العمل دورا أساسيا في التفاوض على اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها[9] واعتمادهما من قبل الأطراف المتعاقدة[10]. وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، تطور النظام المنبثق عن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والاتفاقية إلى إطار مؤسسي وقانوني وتنفيذي شامل على نحو فريد من نوعه يدمج اللبنات الأساسية للاستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك التصديق العالمي على الاتفاقية المعدلة في عام 2020. وفي إعلان بورتوروز الوزاري، الذي اعتمد في الاجتماع الثالث والعشرين للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية وبروتوكولاتها، التزم وزراء البيئة ورؤساء الوفود بتنظيم مناسبة رفيعة المستوى خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيطات لإبراز القيمة المضافة التي توفرها خطة العمل والاتفاقية في سياق البرنامج العالمي لاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية بمناسبة الذكرى الخمسين لخطة العمل.

19 - والممر البحري في المناطق الاستوائية الشرقية من المحيط الهادئ هو مبادرة إقليمية أنشئت في عام 2001 بهدف ضمان الإدارة السليمة للتنوع البيولوجي والموارد البحرية والساحلية في المناطق الاستوائية الشرقية من المحيط الهادئ. وهو يشجع على الأخذ بنهج للإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية ووضع استراتيجيات حكومية إقليمية مشتركة بدعم من المجتمع المدني، ووكالات التعاون الدولي والمنظمات غير الحكومية. وهو يشمل المناطق البحرية المحمية في جزيرة كوكوس في كوستاريكا، وكوبيا في بنما، ومالبيلو وغورغونا في كولومبيا، وجزر غالاباغوس في الإكوادور. وتسعى المبادرة إلى مواءمة احتياجاتها المالية مع المبادئ الموضوعة للتجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بهدف تعزيز فرص الاقتصاد الأزرق، الذي يندرج تحت مجال التركيز الخاص بالمياه الدولية للمرفق. وإضافة إلى ذلك، تدعم المبادرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك التزامات أخرى مثل

(9) انظر www.unep.org/unepmap/who-we-are/barcelona-convention-and-protocols.

(10) انظر www.unep.org/unepmap/who-we-are/contracting-parties.

الالتزامات المنصـــوص عليها في الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشـــأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.

20 - وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ هي منظمة إقليمية أنشـأتها حكومات وإدارات جماعة المحيط الهادئ وهي مكلفة بحماية وإدارة البيئة والموارد الطبيعية في المحيط الهادئ. ويمثل إنشاء هذه الهيئة رســـالة واضـــحة للمجتمع العالمي مفادها أن حكومات وإدارات جزر المحيط الهادئ ملتزمة التزاماً عميقاً بتحسـين إدارة البيئة في سـياق التنمية المسـتدامة. ووضـعت الأمانة العامة أربعة أهداف إقليمية سـعيا إلى تحقيق القدرة على صـــمود المجتمعات المحلية في المحيط الهادئ واســـتدامتها. وترمي تلك الأهداف إلى ضـــمان اســـتفادة شـــعوب المحيط الهادئ من تعزيز القدرة على الصـــمود في وجه تغير المناخ، والنظم الإيكولوجية الصـــحية والقادرة على الصـــمود للجزر والمحيطات، وتحســـين إدارة النفايات ومكافحة التلوث والالتزام بالإدارة البيئية وممارستها على أفضل وجه.

21 - وتقوم خطة عمل البحر الأبيض المتوســـط بتحديث الخطة الإقليمية بشـــأن إدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز على إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وإنشاء منصة التعاون الإقليمي بشـأن القمامة البحرية لدعم الشـراكات. وقد أُعدّ تقرير حالة جودة البحر الأبيض المتوسـط لعام 2023 من خلال جهود منسـقة فيما يتعلق بالحصـــول على البيانات باسـتخدام الأهداف والمؤشـرات المشـتركة لبرنامج الرصـد والتقييم المتكاملين، الذي يُجري تقييمات إقليمية لحالة البحر الأبيض المتوسـط منذ عام 2016. ويتقدم العمل نحو اعتماد نهج للنظام الإيكولوجي من خلال رصـــد وتقييم حالة البيئة البحرية والســـاحلية، بمســـاعدة أفرقة الخبراء الإقليمية. ويقام تعاون قوي مع عدد من المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، ومعاهد فنية وطنية وجامعات في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط. وشبكة خبراء منطقة البحر الأبيض المتوســـط المعنية بالتغير المناخي والبيئي هي شـــبكة تعاون إقليمي تضـــم علماء من جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط بهدف إتاحة المعارف بشأن التغير المناخي والبيئي وتيسير فهمها لغرض اتخاذ قرارات بناء على الأدلة. وإضـــافة إلى ذلك، يتواصـــل العمل على إدارة ثنائي الفينيل المتعدد الكلور، بهدف الحد من التلوث بالمواد كيميائية خطيرة وإزالة 000 2 طن من الملوثات العضـــوية الثابتة من المناطق الســـاحلية. ويجري دعم هذا العمل من خلال جهود التقييم وبناء القدرات، من أجل تمكين التعاون الإقليمي وتعزيز تبادل أفضل الممارسات.

22 - وتقوم لجنة أوسـبار لحماية البيئة البحرية لشـمال شـرق المحيط الأطلسـي بوضـع وتنفيذ سـياسـات واستراتيجيات واعتماد قرارات ملزمة قانوناً من أجل حماية البيئة البحرية في المنطقة وإصـلاحها. وهي تصـدر تقريرا عن حالة النوعية لرصـد صـحة المحيط وتوفر منصـة للدول الأوروبية للإبلاغ عن تنفيذ السـياسـات والاستراتيجيات الأوروبية.

23 - ومع بروز اقتصـاد أفريقيا الأزرق باعتباره الميدان المقبل للتنمية، تعمل اللجنة الاقتصـادية لأفريقيا عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمبادرات قارية مثل الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050، وعقد البحار والمحيطات الأفريقية (2015-2025) واســـتراتيجية أفريقيا للاقتصـــاد الأزرق. ويتمثل هدف تلك الأطر في الاستفادة من إمكانات المحيطات والموارد الساحلية لأفريقيا، من أجل دفع النمو الاقتصـــادي، وإيجاد فرص العمل وتعزيز الاســـتدامة البيئية. ومن الأمثلة على الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا للهيئات الإقليمية الأفريقية عملها مع لجنة المحيط الهندي. ومنذ عام 1982، تؤدي لجنة المحيط الهندي دوراً حاســـماً في تعزيز التعاون الإقليمي بين دولها الأعضـــاء الخمس. وباعتبارها

المنظمة الإقليمية الوحيدة في أفريقيا التي تتألف من دول جزرية حصـــرا، تقوم لجنة المحيط الهندي بدور مدافع رئيسي عن الشواغل والاحتياجات الفريدة لأعضائها في المحافل القارية والدولية على السواء. وتعمل لجنة المحيط الهندي على تعزيز الحوكمة الإقليمية للمناطق البحرية المحمية وتعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في جميع أنحاء المنطقة. ويشمل الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة في وضـــع خطة عمل الاقتصـــاد الدائري للدول الأفريقية والدول الجزرية في المحيط الهندي وآلية التمويل الابتكاري للاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري، بهدف دمج مبادئ الاقتصاد الدائري في الاقتصاد الأزرق.

24 - وإضـــافة إلى ذلك، تعمل اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا مع لجنة الدول الجزرية في أفريقيا المعنية بالمناخ على تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ في دولها الأعضـــاء التســـع من خلال مشـــروع يدعمه الصـندوق الأخضـر للمناخ. والهدف من هذا المشـروع هو تحسـين القدرات المؤسـسـية للتكيف مع المناخ، وتعزيز تبادل المعارف على الصـــعيد الإقليمي وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ في الدول الأعضـــاء في اللجنة المعنية بالمناخ.

25 - وتساهم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في توليد المعارف على الصعيد الإقليمي بشـأن العلاقة بين التنوع البيولوجي البحري وإدماج المحيطات في اسـتراتيجيات التنمية المسـتدامة، وكذلك تعزيز الحوكمة والتعاون البحريين. وتمثلت مساهمة أساسية في هذا الصدد في نشر التقرير الإقليمي الأول للتوقعات الذي يتضـمن تقييماً للتقدم المحرز في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المسـتدامة[11]. ويتضـمن التقرير أيضـا تحليلات، وتوصـيات بشـأن السياسـات فيما يتعلق بالمسائل ذات الصـلة بالمحيطات والروابط مع الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، يسلط المؤلفون الضوء على مبادرات التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالصـــيد المســـتدام، والقضـــاء على حوافز الصـــيد الضـــارة، والتعاون العلمي، ومكافحة التلوث، ونشـــر المعارف البحرية. وقد أصـــبح تقرير التوقعات، الذي يصـــدر كل خمس ســـنوات، ذا قيمة لواضـــعي السـياســـات وللتعاون بين أصـــحاب المصـــلحة المتعددين. ويسـلط الضـــوء على أفضـــل الممارسات في مجال إدارة المحيطات والتعاون في المنطقة في الطبعة الثانية من التوقعات بشأن المحيطات، والبحار والموارد الطبيعية، التي أعدتها اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيطات.

26 - وتواصـل اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ دعم الدول الأعضـاء فيما يتعلق بحماية وحفظ البيئة البحرية ومواردها، وكذلك بناء تآزر أقوى بين العمل المناخي وحماية المحيط. وفي عام 2024، أطلقت الدول الأعضاء في اللجنة وأصحاب المصلحة الإقليميين مبادرة للتعاون الإقليمي بشأن العمل المناخي القائم على المحيط[12]، اسـتهلتها إندونيسـيا وفيجي وملديف وفقًا لقرار اللجنة 2/79 بشـأن التعاون الإقليمي للتعجيل بالعمل المناخي بشـــأن المحيطات في آســـيا والمحيط الهادئ لتحقيق التنمية المستدامة. والهدف من هذه المبادرة هو التصـدي للتحديات الأسـاسـية وتحديد الإجراءات الإقليمية في أربعة مجالات ذات أولوية، هي حماية وتعزيز النظم الإيكولوجية للكربون الأزرق، وإزالة الكربون من قطاع النقل البحري والربط البحري، وتسـريع نشـر الطاقة المتجددة القائمة على المحيطات وتعزيز قدرة المحيطات على تحمل تغير المناخ.

(11) https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/46509/4/S2000911_en.pdf.

(12) انظر www.unescap.org/events/2024/obca.

27 - وفي عام 2022، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الرئاسة الإندونيسية لمجموعة العشرين فيما يتعلق بدراسة عن الحلول القائمة على المحيطات لمواجهة تغير المناخ استخدمت كأساس للمناقشات الحكومية الدولية. وفي إعلان بالي لقادة مجموعة العشرين، اتفقت الدول الأعضاء على جملة أمور منها تكثيف الجهود لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره، بما في ذلك من خلال الحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية، ودعم التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معه، والحفظ، والحماية، والاستخدام المستدام والإصلاح. ونتيجة لذلك، في عام 2024، وفي ظل الرئاسة البرازيلية لمجموعة العشرين، تم تحديد المحيط كأحد الركائز الأربع للفريق العامل المعني بالبيئة واستدامة المناخ التابع للمجموعة. وفي هذا الصدد أصدرت المجموعة بيان مبادرة Oceans20، الذي تضمن دعوة إلى قيادة الازدهار الاقتصادي، والعمل المناخي، والأمن من خلال الإشراف على المحيط[13]. وتنطوي الجهود الجماعية للتعاون الإقليمي في إطار مجموعة العشرين ومبادرة Oceans20 على إمكانية تسريع الإجراءات المتعلقة بحماية المحيط، نظرا للأهمية الاقتصادية للدول الأعضاء في المجموعة والقدرة التحويلية لعملية اتخاذ القرار التي تعتمدها.

باء - أفضل الممارسات لحوكمة موارد بحرية محددة

28 - التعاون الإقليمي ودون الإقليمي ضروري للإدارة المستدامة للموارد المشتركة، مثل موارد مصايد الأسماك، بسبب خطر الاستغلال المفرط في البيئات غير التعاونية. ويشمل التعاون في البحث العلمي تحديد الأولويات البحثية، وتنسيق جمع البيانات، وتوحيد التقييمات، وضمان توافر الموارد وإدارة الحالات التي تفتقر إلى البيانات. ومن الضروري فهم الظروف البيوفيزيائية، وديناميكيات الأرصدة وتوزيع الأنواع من خلال الجهود العلمية التعاونية، بالإضافة إلى رصد التغيرات في الظروف الاجتماعية، والاقتصادية والمؤسسية. ويتسم التعاون العلمي الإقليمي أيضا بأنه ضروري لتعزيز فهم التغيرات في الظروف البيوفيزيائية وأشكال توزيع الأنواع المرتبطة بتغير المناخ وتصميم تدابير التكيف لمواجهة هذه التغيرات.

29 - والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط هي منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك، تتألف عضويتها من 22 بلدا والاتحاد الأوروبي. والتعاون هو عنصر أساسي في استراتيجية اللجنة لعام 2030 لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، حيث يتم التركيز على بناء القدرات لدعم الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك. ومن خلال مبادرات تنمية القدرات مثل برنامجي MedSea4Fish و BlackSea4Fish، اللذين يدعمان بنهج دون إقليمي معزز، تظهر الهيئة كيف يمكن للتعاون الموجه بين البلدان أن يسهم بشكل كبير في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

30 - وتشجع المراكز الإيضاحية لتربية الأحياء المائية التابعة للهيئة التربية المستدامة للأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وهي بمثابة أمثلة على ممارسات التعاون الجيدة. وهي تعمل كمراكز متخصصة لتقاسم المعارف، وتعزيز التعاون التقني وزيادة قدرات أصحاب المصلحة على المستوى دون الإقليمي.

31 - وتتولى لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي المسؤولية عن إدارة أسماك التونة والأنواع الشبيهة بالتونة في المحيط الهندي. وتدير اللجنة العديد من المشاريع الأقاليمية التي تحسّن المعارف بشأن

(13) انظر www.oceans20brasil.org/_files/ugd/0a78ab_642ed6e162d744d58ef92d5c0eb798ad.pdf.

أحجام التجمعات، والهياكل الوراثية للتجمعات، وبيولوجيا التكاثر وحركة الأنواع الغمرية عموما. وتعتمد اللجنة حالياً أكثر من 60 مبادرة إدارية نشـــطة في جميع أنحاء المحيط الهندي، بما في ذلك تدابير رائدة لأجهزة تجميع الأسماك المنجرفة، وإجراءات لإدارة معظم الأنواع الرئيسية المستهدفة تجارياً من أسماك التونة والأنواع الشـــبيهة بالتونة، والرصـــد والمراقبة والإشـــراف في أعالي البحار، وتدابير دولة الميناء. ومن بين مبادرات التعاون الأخرى للجنة مشـروع أسـماك التونة لبرنامج المحيطات المشـتركة، الذي يدعم تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لمصـايد الأسـماك واعتماد اسـتراتيجيات الحصـاد لجميع أرصـدة التونة الرئيسـية البالغ الـــ 23 من قبل المنظمات الإقليمية الخمس لإدارة مصايد أسماك التونة. ويسعى الشركاء إلى تعزيز الرصد والرقابة والمراقبة، وكذلك الامتثال، من خلال بعثات بناء القدرات ودعم الامتثال. ويعزز المشـــروع التعاون بين المنظمات الإقليمية الخمس لإدارة مصايد أسماك التونة.

32 - والإدارة المسـتدامة لمصـائد الأسـماك على الصـعيد العالمي وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (برنامج المحيطات المشـــتركة)، الذي بدأ في منتصـــف عام 2022 وسـيسـتمر حتى منتصـف عام 2027، هو شـراكة ممولة من مرفق البيئة العالمية بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصـايد الأسـماك، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص تسـتهدف تعزيز الاســتخدام المســتدام للموارد البحرية وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. ويتمثل الهدف من برنامج المحيطات المشـتركة، الذي يجري تنفيذه بالاشـتراك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إحداث تغييرات تحويلية من خلال الاســتفادة من أفضـــل المعارف العلمية والخبرات التي يتمتع بها أكثر من 65 شـــريكاً وتشجيع العمل العالمي المنسق، والابتكار وتحسين الأداء.

33 - ويعزز مشـروع مصـايد أعماق البحار إدارة مصـايد أعماق البحار من خلال بناء القدرات في مجال تقييم الأرصـدة السـمكية، ووضـع أدوات وأطر لتنفيذ نهج النظم الإيكولوجية في مصـائد الأسـماك في ثماني منظمات إقليمية لإدارة مصـايد الأسـماك، وتعزيز الحوار بين القطاعات. ويسـعى البرنامج جاهدا إلى الحد من آثار مصـايد أعماق البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشـة، عن طريق رسـم خرائط لمواقع النظم الإيكولوجية البحرية الهشـة التي تم تحديدها ووضـع توجيهات بشـأن حمايتها، وعلى أسـماك القرش في المياه العميقة، عن طريق وضع أدلة تحديد وبروتوكولات لجمع البيانات. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء قاعدة بيانات عالمية عن مواقع النظم الإيكولوجية البحرية الهشـة في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية بناء على طلب الجمعية العامة[14] من أجل مساعدة المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والدول في تقاسم المعلومات والتوعية بشأن مصايد أعماق البحار وتفاعلاتها مع النظم الإيكولوجية البحرية الهشـة. وتمثل قاعدة البيانات، وهي جهد مشـترك لثماني منظمات إقليمية لإدارة مصـايد الأسماك ومنظمة الأغذية والزراعة، مثالاً جيداً للشراكة دعما لإدارة موارد أعالي البحار[15].

34 - وتلجأ هيئات مصـايد الأسـماك الإقليمية إلى التعاون في تطبيق نظام الرصـد والمراقبة والإشـراف الجماعي على مصـايد الأسـماك لمنع الصـيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضـاء عليه. فعلى سـبيل المثال، في غرب أفريقيا، تظهر اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصـائد الأسـماك ولجنة مصـايد

(14) قرار الجمعية العامة 105/61.

(15) انظر www.fao.org/inaction/vulnerable-marine-ecosystems/en/.

الأسماك في وسط غرب خليج غينيا أفضل الممارسات في عملهما من خلال إنشاء مركز دون إقليمي لرصد مصايد الأسماك ووضع وثائق توجيهية لدعم الجهود دون الإقليمية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وتُستكمل إجراءات هيئات مصايد الأسماك الإقليمية ذات الطابع دون الإقليمي هذه بأنشطة المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك فيما بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي. ومن بين الإنجازات التي حققتها اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك إبرام الاتفاقية المتعلقة بتحديد الشروط الدنيا للوصول إلى الموارد البحرية واستغلالها ضمن المناطق البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدول الأعضاء في اللجنة دون الإقليمية لمصائد الأسماك، واتفاقية التعاون دون الإقليمي في ممارسة حق المطاردة البحرية الساخنة والبروتوكول المتعلق بالطرائق العملية لتنسيق عمليات الإشراف داخل الدول الأعضاء في اللجنة دون الإقليمية لمصايد الأسماك. وهناك مشروع اتفاقية بشأن رصد مصايد الأسماك ومراقبتها والإشراف عليها في طور وضع اللمسات الأخيرة عليه لاعتماده. ومنذ عام 2007، تقوم لجنة المحيط الهندي بتنفيذ خطتها الإقليمية للإشراف على مصايد الأسماك. ومن بين الجوانب المختلفة للخطط مواءمة تنظيم مصايد الأسماك وممارسات الرصد والمراقبة والإشراف؛ ونظام دون إقليمي لرصد السفن؛ وخطة مشتركة للدوريات البحرية لتجميع جهود الإشراف على مصايد الأسماك في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الثماني المشمولة بالخطة (جزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسيشيل، وفرنسا، وكينيا، ومدغشقر، وموريشيوس، وموزامبيق).

جيم - أفضل الممارسات في البحث العلمي البحري

35 - تضطلع الهيئات الفرعية الإقليمية التابعة للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات بدور محوري في النهوض بعلوم المحيطات وتعزيز التعاون من أجل التنمية المستدامة في مناطق كل منها.

36 - وتشجع اللجنة الفرعية لأفريقيا والدول الجزرية المتاخمة لها التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات على إجراء البحوث العلمية وفهم بيئة المحيطات والسواحل ومواردهما وتوفر القاعدة العلمية اللازمة لتنمية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا، على النحو المبين في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة عمل الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050.

37 - وتتولى اللجنة الفرعية للبحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات المسؤولية عن القاعدة العلمية، وجمع المعارف، ونشر المعلومات المستندة إلى أسس علمية، ومراقبة النوعية، والعمل كصوت للمصداقية العلمية، وضمان إمكانية تقاسم المعارف والبيانات واستخدامها من قبل الجميع. وتراعي اللجنة الفرعية، عند وضع برامجها، المصالح والاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي والمناطق المجاورة.

38 - وتعمل اللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادي التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في منطقة ذات تنوع بيولوجي بحري لا مثيل له وأوجه تقدم تكنولوجي سريع. وتقوم اللجنة الفرعية، من أجل تسريع تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، بتمكين الأفراد، والمؤسسات والدول الأعضاء من خلال مبادرات محددة الأهداف، مثل شبكتها الإقليمية لمراكز التدريب والبحوث في مجال العلوم البحرية. وتدمج اللجنة الفرعية تنمية القدرات في برامجها البحثية، وتوفر تدريباً وطنياً ودولياً مصمما خصيصا وتشرك بنشاط الاختصاصيين في مجال المحيطات في بداية حياتهم المهنية في الجهود البحثية الدولية.

رابعا - التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص

39 - تعتمد الحوكمة الفعالة للمحيط على الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تشمل كيانات متعددة من القطاع الخاص. وفي عام 2023، قُدّر الناتج الاقتصادي العالمي المباشر لمصايد الأسماك البحرية، والشعاب المرجانية، والأعشاب البحرية وأشجار المانغروف بمبلغ 6,9 تريليونات دولار، في حين بلغت قيمة سوق المأكولات البحرية 5,2 تريليونات دولار[16]. وينقل ما يقرب من 90 في المائة من بضائع التجارة العالمية عن طريق البحر[17]، وقد حقق قطاع النقل البحري 5,2 تريليونات دولار في عام 2020[18]. وتتزايد الأنشطة البحرية البشرية، وتظهر قطاعات جديدة. ومنذ عام 2000، تتوسع تربية الأحياء المائية البحرية بمعدل سنوي متوسط قدره 5,2 في المائة[19] وشهدت صناعة الرحلات البحرية معدل نمو سنويا مركبا للركاب قدره 6,3 في المائة من عام 1990 إلى عام 2025[20]. وعلاوة على ذلك، تم تسجيل ما يقرب من 13 000 تسلسل جيني من الكائنات البحرية[21]، وتم تركيب أكثر من 1,5 مليون كيلومتر من كابلات الاتصالات تحت البحر[22] وازدادت القدرة العالمية بعد التركيب لإنتاج المياه المحلاة في السنوات الأخيرة بمعدل متوسط يبلغ حوالي 7 في المائة سنويًا منذ عام 2010، وهو ما يقارب 4,6 ملايين م^3 باليوم سنويًا[23]. وتُعد الطاقة المتجددة، والتنقيب الأحيائي البحري والتعدين في قاع البحار العميقة من بين أهم القطاعات الناشئة، مما يوفر الإمكانية لاستخدامات جديدة ومخاطر محتملة.

40 - وعلى الرغم من أن الاقتصاد الأزرق لا يزال بحاجة إلى تعريف دقيق، يتزايد الترويج له باعتباره إطارا لدعم أنشطة القطاع الخاص. وفي أيلول/سبتمبر 2023، اعتمد قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا إطار عمل الاقتصاد الأزرق للرابطة في مؤتمر القمة الثالث والأربعين للمنظمة في جاكرتا[24]. ويهدف إطار العمل إلى توجيه مبادرات الاقتصاد الأزرق للرابطة وتشجيع التكامل والتعاون الإقليميين. وتتزايد أيضا مشاركة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في مبادرات الاقتصاد الأزرق[25]. واستثمر برنامج

(16) Statista, *State of the Ocean* (2024).

(17) World Economic Forum, "These are the world's most vital waterways for global trade, 15 February 2024".

(18) McKinsey and Company, International Chamber of Commerce and Fung Business Intelligence, *Reconceiving the Global Trade Finance Ecosystem* (2021).

(19) انظر https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/66538eba-9c85-4504-8438-c1cf0a0a3903/content/sofia/2024/aquaculture-production.html.

(20) انظر https://cruisemarketwatch.com/growth/.

(21) University of British Columbia, "Vast majority of patents on marine genetic sequences linked to corporations", 2018.

(22) Prysmian, "The incredible length of submarine cables", 3 May 2024.

(23) انظر https://blue-economy-observatory.ec.europa.eu/eu-blue-economy-sectors/desalination_en.

(24) Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), "ASEAN Blue Economy framework", 2023.

(25) NLA International, "Multilateral development banks and the blue economy opportunity", 28 August 2022.

PROBLUE التابع للبنك الدولي مبلغا قدره 7,4 بلايين دولار في مشـــاريع في عام 2021[26]، وأطلق مصـــرف التنمية الآســـيوي خطة عمل بقيمة 5 بلايين دولار من أجل محيطات معافاة واقتصـــادات زرقاء مستدامة ووضع المصرف الأوروبي للاستثمار برنامجه لمحيطات نظيفة ومستدامة.

ألف - الدعوات إلى التعاون الإقليمي الشامل للجميع

41 - على الصـــعيد الدولي، دُعي إلى إقامة شـــراكات لتعزيز حوكمة المحيطات في عدد من المبادرات المتعددة الأطراف. وتهدف الغاية 17-17 من أهداف التنمية المســتدامة، المتعلقة بالشــراكات بين القطاعين العام والخاص، إلى تشجيع الشراكات العامة، وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاســتفادة من الخبرات المكتســبة من الشــراكات ومن اســتراتيجياتها لتعبئة الموارد. وتســتهدف الغاية 17-16، التي تتعلق بتقاسم المعارف، والتكنولوجيا والتمويل، تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المســتدامة، واســتكمالها بشــراكات بين أصــحاب المصــلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها.

42 - دعا مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمحيطات[27] جميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز وتشجيع الشراكات الفعالة والشفافة بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من خلال تعزيز تعاون الحكومات مع الهيئات والبرامج العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، والأوســـاط العلمية، والقطاع الخاص، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات الأهلية، والمؤسسات الأكاديمية والجهات الأخرى ذات الصلة.

43 - وفي عام 2019، اعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجية لإشراك القطاع الخاص في أعقاب قيام جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باتخاذ قرارها 4/4 بشـــأن التصـــدي للتحديات البيئية من خلال الممارســات التجارية المســتدامة. وفي الاســتراتيجية، يســلم بأن الشــراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تساعد في إيجاد حلول دائمة، وكذلك تسهيل الانتقال بعيدا عن التغييرات التدريجية البطيئة نحو التغييرات التحويلية في المسائل البيئية الرئيسية.

44 - وفي الآونة الأخيرة، في إطار عمل كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، يحث مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الأطراف والحكومات على تعزيز المســاهمات الكاملة والفعالة من [...] القطاعين الخاص والمالي[28] في تنفيذ الإطار. وفي عام 2023، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورته الثامنة والعشرين، مبادرة الإنجازات في مجال المحيطات[29]، التي تستهدف وضع مسارات تحويلية لخمسة قطاعات أساسية للمحيطات[30].

---

(26) World Bank, “The World Bank’s Blue Economy Programme and PROBLUE: supporting integrated and sustainable economic development in a healthy ocean”, 10 February 2022.

(27) مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

(28) انظر www.cbd.int/doc/c/e6d3/cd1d/daf663719a03902a9b116c34/cop-15-l-25-en.pdf.

(29) انظر https://unfccc.int/climate-action/engagement/marrakech-partnership-for-global-climate-action/actors/meet-the-champions/work-of-the-climate-high-level-champions.

(30) الشحن البحري، والمحافظة على البيئة البحرية، والأغذية المائية، والطاقة المتجددة في المحيطات والسياحة الساحلية.

45 - ويجري تنفيذ شراكات تشمل قطاعات أو مناطق محددة. وتضطلع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بدور حاسم في تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين ليس فقط من خلال مبادرات مثل خطة العمل الإقليمية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ومنتدى صغار الصيادين، ولكن أيضا من خلال مشاركة أصحاب المصلحة في جمع المعلومات الاجتماعية الاقتصادية الخاصة بمصايد الأسماك وتنفيذ تقييمات استراتيجيات الإدارة من أجل تحقيق الإدارة التكيفية. وتعمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، مسترشدة بمبادئ الاستثمار المسؤول في تربية الأحياء المائية التي اعتمدتها في عام 2024، على تعزيز التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص. ووفقاً لهذه المبادئ، تتماشى الاستثمارات مع الاستدامة والمنافع المجتمعية. وقد أدت الشراكات القوية مع رابطات المزارعين إلى دفع عجلة الابتكار وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.

46 - وتطبق لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي إجراءات لإدارة الأنواع المستهدفة وضعت من خلال مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة. وقد برزت الشراكات بين القطاعين الخاص والعام بشكل خاص في مبادرات مثل برنامج مراقبة أجهزة تجميع الأسماك المنجرفة (FAD Watch)، الذي يقوم على التواصل بين القطاع الخاص والدول الساحلية من أجل منع أجهزة تجميع الأسماك المنجرفة من الانتقال إلى الموائل الساحلية الحرجة والتسبب في أضرار إيكولوجية.

47 - ومبادرة الجدار الأزرق العظيم عنصر أساسي في جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرامية إلى تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنمية المستدامة من خلال حفظ المحيط، ولا سيما في منطقة غرب المحيط الهندي. وقد أُطلقت هذه المبادرة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو، وهي مبادرة تقودها أفريقيا وتضم 10 بلدان لإنشاء شبكة واسعة النطاق، وعابرة للحدود الوطنية من المناطق البحرية المحمية أو "المشاهد البحرية" المترابطة. والهدف من المبادرة هو إتاحة فرص متجددة لكسب العيش لفائدة 70 مليون شخص في منطقة غرب المحيط الهندي وإيجاد ما لا يقل عن مليوني وظيفة زرقاء بحلول عام 2030. وتعزز المبادرة شراكة متنامية بين أصحاب المصلحة المتعددين تضم الحكومات الأفريقية، والبلدان الشريكة، والوكالات المتعددة الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

48 - وتنفذ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مبادرات مرتكزة على الأدلة فيما يتعلق بتصميم السياسات وتغيير السلوك. وتقوم اللجنة بتنسيق الحوارات مع السلطات المعنية بالشؤون الاقتصادية، والبيئية والخارجية في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المالية لمصايد الأسماك. والهدف من هذه الحوارات هو تقييم الآثار الاجتماعية الاقتصادية والبيئية المترتبة على إلغاء الإعانات المالية للصيد التي تساهم في الصيد المفرط. وإضافة إلى ذلك، تجري اللجنة تقييمات بشأن دور أشجار المانغروف والشعاب المرجانية في الحد من مخاطر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ[31]. وتظهر تلك التقييمات أن هذه النظم الإيكولوجية الساحلية تحمي أكثر من 000 30 شخص سنويًا وتمنع وقوع خسائر اقتصادية تتجاوز 550 مليون دولار. وهي تتيح أيضا إمكانية القياس الكمي لفوائد النظم الإيكولوجية في حماية المجتمعات الساحلية والمساهمة في القدرة على تحمل تغير المناخ، وتوفر مدخلات أساسية

(31) انظر https://repositorio.cepal.org/entities/publication/a0c52b28-cc5d-4035-beb5-7a2d06a0fbe6.

للتخطيط وصنع القرار. ويعمل المقر دون الإقليمي للجنة في بورت أوف سبين بوصفة الأمانة فيما يتعلق بتنسيق تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

49 - ويطلق القطاع الخاص مبادرات شراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يدل على وجود التزام بالتعاون من أجل الاستخدام المستدام للمحيطات. وفي عام 2023، اعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي خطة العمل من أجل المحيطات[32]، من أجل تعزيز صحة المحيطات من خلال "احتضان شراكات مبتكرة تضع أطر السياسات العالمية موضع التنفيذ من قبل الأعمال التجارية، والحكومات، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني". وتندرج الخطة في إطار فريق أصدقاء العمل من أجل المحيطات، وهو ائتلاف من الشركات الخاصة والقادة المعنيين بالمحيطات المتفرغين لوضع حلول للتهديدات التي تواجه المحيطات. وتستهدف شراكة عمل الكربون الأزرق[33] التابعة للمنتدى توفير التنسيق العالمي لأصحاب المصلحة المتعددي القطاعات في مجال الكربون الأزرق لتعزيز حماية النظم الإيكولوجية للكربون الأزرق. وفي عام 2023، قدمت صناعة النقل البحري التزامات، من خلال المنظمة البحرية الدولية، بـ "مواصلة وتعزيز الشراكات، والتعاون التقني، وأنشطة بناء القدرات والتعاون التكنولوجي"[34].

باء - الدور الأساسي للشراكات بين القطاعين العام والخاص

50 - الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضرورية للإدارة المستدامة للمحيط. وتعمل الكيانات الخاصة التي تعتمد على المحيط في أعمالها التجارية في علاقة من التأثير فيه والاعتماد عليه على السواء. وفي حين تستفيد هذه الشركات من الموارد البحرية لتوسيع أنشطتها، فإن نموها الاقتصادي في الأجل الطويل يعتمد على نظام إيكولوجي صحي وقارد على الصمود للمحيط[35]. ونتيجة لذلك، يجب عليها العمل من أجل حفظ النظم الإيكولوجية البحرية، لا سيما من خلال ضمان استدامة أنشطتها. وبما أنه لم يعد من الممكن اعتبار المحيط منفعة عامة فحسب، ولكن أيضًا المجال لسوق ذات طابع دولي متزايد[36]، فلا بد من إطار حوكمة يأخذ بعين الاعتبار جميع استخدامات المحيط.

51 - ويتجاوز العديد من التحديات المتعلقة بالمحيطات الحدود الوطنية ولا يمكن لشركة خاصة واحدة أو دولة منفردة أن تتصدى لها بفعالية. ويتطلب تحقيق التغييرات العامة والتحويلية تعاونًا قويًا بين جميع أصحاب المصلحة، حيث يتحمل كل منهم مسؤوليات متميزة ويحوز على أدوات عمل. ويتعزز هذا النهج الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات[37]، الذي أكد أنه "لا يمكن تحقيق الاستدامة

(32) انظر www3.weforum.org/docs/WEF_Ocean_Action_Agenda_2024.pdf.

(33) انظر www3.weforum.org/docs/WEF_Blue_Carbon_Action_Partnership_2023.pdf.

(34) International Maritime Organization resolution MEPC.377(80).

(35) World Bank and United Nations, *The Potential of the Blue Economy: Increasing Long-Term Benefits of the Sustainable Use of Marine Resources for Small Island Developing States and Coastal Least Developed Countries* (Washington, D.C., World Bank, 2017).

(36) Rolf A. Groeneveld, Simon R. Bush and Megan Bailey, "Private governance of ocean resources", in *Handbook on the Economics and Management for Sustainable Oceans*, Paulo A.L.D. Nunes, Lisa E. Svensson and Anil Markandya, eds. (Nairobi, United Nations Environmental Programme, 2017).

(37) انظر https://oceanpanel.org/.

الدائمة إلا إذا تم تطبيق أفضل الممارسات في كل من القطاعين العام والخاص، وحيث تشجع الشراكات المثمرة بين القطاعين وينهض بها".

52 - وللكيانات العامة مصالح في بناء مثل هذه الشراكات. وهي تعترف بالقطاع الخاص كشريك قيّم في تعزيز حوكمة المحيط، نظراً للمعرفة المتعمقة والقدرة الكبيرة على العمل لدى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وكثيرا ما تمتلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بيانات مستفيضة عن المحيطات تجمع خلال نشاطات من قبيل استغلال النفط والغاز في عرض البحر أو استكشاف التعدين في قاع البحار العميقة. ويمكن تقاسم تلك البيانات لتحسين فهم البيئة البحرية، مع احترام سرية الأعمال التجارية. وعلاوة على ذلك، يمتلك القطاع الخاص موارد تقنية ومالية كبيرة يمكن أن تعزز حوكمة المحيط. فعلى سبيل المثال، يتطلب نظام الرصد والمراقبة والإشراف للمناطق البحرية المحمية في أعالي البحار تمويلاً كبيراً ومهارات يمكن للقطاع الخاص توفيرها.

53 - ويتيح التعاون أيضًا للجهات الفاعلة العامة فهمًا أفضل للتحديات التي تواجهها الكيانات الخاصة ولقدراتها على التكيف، مما يؤدي إلى وضع لوائح أكثر واقعية وتأثيرًا وتنفيذٍ أفضل تنسيقًا. ويمكن أن توفر الشراكات بين القطاعين العام والخاص فرصاً لفهم أفضل للوائح القائمة، ولا سيما فيما يتعلق بأوجه التآزر بين الأطر الدولية، وتحديد أولويات الجهات الفاعلة العامة في حوكمة المحيط. وفيما يتعلق بالاتفاق بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، أشار المنتدى الاقتصادي العالمي، في ورقة بيضاء عن حوكمة التنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية، إلى أن الجهات الفاعلة الكبيرة في الصناعة والشركات التي تعتبر المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مهمة لعملياتها "تدعو عالمياً إلى أن يؤدي تفسير وتنفيذ الاتفاق إلى اتساق ويقين تنظيميين، معربة عن نفورها من اللوائح غير المنسقة وغير الواضحة والمتضاربة"[(38)]. وقد أشار العديد من الجهات الفاعلة من الشركات التي جرت مقابلتها من أجل إعداد الكتاب الأبيض إلى أن "صناعاتها تعتمد على [مناطق خارج الولاية الوطنية] في عملياتها، مما يجعل القواعد المصممة جيدًا التي تحكم الحفظ والاستخدام المستدام مكسبًا طويل الأجل. وعلى حد تعبير أحد المشاركين، 'الاستدامة جيدة للأعمال التجارية'"[(39)].

54 - وتوفر الشراكات بين القطاعين العام والخاص أيضا فرصة لفهم مصالح القطاع الخاص ومراعاتها في تنظيم المحيط. وتُمكّن هذه الشراكات القطاع الخاص من إيصال احتياجاته وشواغله، بهدف تعزيز اللوائح الأكثر واقعية والأكثر توجهاً نحو التأثير.

جيم - بناء شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص

55 - يتنوع الشركاء من القطاع الخاص بشكل كبير من حيث الحجم، من الشركات الكبرى في قطاعات مثل استغلال النفط والغاز في عرض البحر، والشحن البحري الواسع النطاق والصناعات السياحية الكبيرة، إلى المؤسسات الصغيرة جداً، مثل مصايد الأسماك الصغيرة النطاق وأصحاب المجمعات الفندقية الساحلية الصغيرة. وعلاوة على ذلك، تختلف علاقتهم بالمحيط بشكل كبير. وبعض الشركات هي جهات مستخدمة

(38) World Economic Forum, "Governing marine biodiversity beyond national jurisdiction: roles and opportunities for the private sector", White Paper, September 2024.

(39) المرجع نفسه.

مباشرة، تستغل موارد المحيطات في أنشطتها التجارية، مثل مصايد الأسماك، والنقل، واستغلال النفط والغاز في عرض البحر، والتعدين. وبعضها الآخر جهات مستخدمة غير مباشرة ترتبط أنشطتها ارتباطاً وثيقاً بالمحيط، من قبيل أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة ضمن قطاع متعلق بالمحيط، مثل تجار الأسماك. ويتسم إشراك القطاع الخاص في مرحلة مبكرة بالأهمية البالغة في حوكمة المحيطات، نظرا لأنه يساعد على تحديد الأهداف المشتركة، وذات الصلة والواقعية، بالتزامن أيضا مع تحديد الجهات الفاعلة من القطاع الخاص التي ينبغي أن تشرك في كل شراكة. ويمكن أن تعزز المشاركة المبكرة والحوار الشامل للجميع التوجه نحو الأهداف المشتركة، ووضع الأمور في سياقها، وبناء الثقة والتفاعل المستمر. وقد تم بالفعل إنشاء عدد من الشراكات الهامة بين القطاعين العام والخاص التي تستهدف تعزيز حوكمة المحيطات. ويمكن أن تكون تلك الجهود بمثابة أساس لاستكشاف مبادرات جديدة. فعلى سبيل المثال، وضعت أمانة اتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب المحيط الهندي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إطاراً استراتيجياً لإشراك القطاع الخاص في منطقة غرب المحيط الهندي[40]. وينبغي مشاركة الدروس المستفادة من هذه المبادرة مع الأطراف في المناطق الأخرى التي تسعى إلى وضع شراكات مماثلة[41].

56 - ومن الأولويات الأساسية للشراكات ضمان أن توفر أشكال التعاون منافع متبادلة لجميع الأطراف المعنية. وهذا أمر بالغ الأهمية لتعزيز النجاح والاستدامة في الأجل الطويل. وعندما تنظَّم الشراكات لتوفير مزايا متبادلة، فإنها تشجع على المزيد من المشاركة، والالتزام والابتكار من القطاعين العام والخاص على السواء.

57 - وقد تمتد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى ما هو أبعد من المساهمات المالية. وفي حين يمكن للقطاع الخاص أن يوفر تمويلاً كبيراً، فإن مشاركته يجب أن تشمل أيضاً مسائل استراتيجية أعم. وبالإضافة إلى الاستفادة من الدعم المالي، يمكن لهذه الشراكات أن تستفيد من خبرات ومعارف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، مما يمنحها دوراً هادفا واستراتيجياً. ويمكن للجهات الفاعلة من القطاع الخاص، على سبيل المثال، تقديم المساعدة التقنية، والمعدات، وتعبئة الموارد البشرية وتقاسم البيانات. ومن دون هذه المشاركة، قد لا ترى الكيانات الخاصة حافزاً كبيراً للمشاركة. ومن الأهمية بمكان من ثم تحديد دور القطاع الخاص في تصميم الشراكات والإبلاغ عنه بوضوح، لضمان فعاليتها واستدامتها في الأجل الطويل[42].

58 - وينبغي مواصلة الاستفادة من آليات التنسيق الإقليمية القائمة والشراكات المبنية عليها. وتختلف التحديات التي تواجه المحيطات من منطقة إلى أخرى، مما يجعل المستوى الإقليمي مثاليًا لوضع حلول خاصة بسياقات محددة. ويسمح القياك بذلك باتباع نُهج مصممة خصيصاً تتناول التحديات والفرص الفريدة لكل منطقة بفعالية. وبالمثل، يعزز العمل على المستوى الإقليمي التعاون بين أصحاب المصلحة لإدارة التحديات التي تواجه المحيطات التي تتجاوز الحدود الوطنية بفعالية.

(40) انظر www.nairobiconvention.org/clearinghouse/sites/default/files/Framework%20Private%20Sector%20Engagement%20%282%29-compressed.pdf.

(41) Nairobi Convention secretariat, *A Strategic Framework for Private Sector Engagement in the Western Indian Ocean Region: Assessment Report* (2020).

(42) المرجع نفسه.

59 - ويمكن لهيئات البحار الإقليمية تيسير المناقشات بين الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص والعمل كآليات تنسيق. وفيما يلي بعض المشاريع أو الأنشطة في إطار برنامج البحار الإقليمية التي توضح تطبيق التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين:

(أ) المشروع المتعلق بالربط بين العلم وواضعي السياسات في بحار شرق آسيا الذي وضعته هيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا والأفرقة العاملة المكملة للمشروع التي أنشأتها الهيئة؛

(ب) يستند مشروع الاستثمار في قدرة المناطق الساحلية لغرب أفريقيا على الصمود، الذي يموله البنك الدولي، إلى التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الإقليمي. وتشمل الجهات المعنية أمانة اتفاقية أبيدجان، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية. وقد نجح المشروع في وضع اتفاقات وبروتوكولات إقليمية، ولوائح وسياسات تنفذها البلدان الساحلية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وبنية تحتية وطنية لمكافحة التآكل الساحلي وزيادة القدرة على الصمود داخل المجتمعات المحلية الساحلية؛

(ج) كان لاتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى (اتفاقية كارتاخينا) والبروتوكولات الملحقة بها دور فعال في تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لحماية البيئة البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى وإدارتها. وإضافة إلى ذلك، تساعد الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها في تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية لتعزيز إدارة المناطق المحمية. وعلى سبيل المثال، تتعاون أمانة اتفاقية كارتاخينا مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، مثل اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وكذلك مع كيانات مثل المنظمة البحرية الدولية، والممر البيولوجي لمنطقة البحر الكاريبي، ومعهد مصايد الأسماك في الكاريبي والخليج، ومنظمة حفظ الطبيعة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك، وصناديق بيو الاستئمانية، ومؤسسة المحيط، وصندوق أمريكا الوسطى للشعاب المرجانية، والمبادرة الدولية للشعاب المرجانية، من ضمن كيانات كثيرة أخرى؛

(د) تم تطوير شراكات فعالة للتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في إطار اتفاقية برشلونة والبروتوكولات الملحقة بها من أجل دعم جملة أمور منها بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لتنفيذها. وتمنح الأطراف المتعاقدة صفة الشريك للمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين في إطار خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط، مما يشجعها على المشاركة في اجتماعات وأنشطة خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط والمساعدة في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية برشلونة والبروتوكولات الملحقة بها؛

(هـ) تعمل شبكة مديري المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط[43] على تعزيز شبكات المناطق المحمية إيكولوجيا على المستوى الوطني ومستوى البحر الأبيض المتوسط وتعزز وعي أصحاب المصلحة بشأن قيمة خدمات النظم الإيكولوجية والآثار المترتبة على فقدان التنوع البيولوجي. وهي

(43) انظر https://medpan.org/en.

تنشر المعارف وتسهل تقاسم الخبرات بين أعضائها. وإضافة إلى ذلك، تقوم الشبكة بتوفير الدعم المالي للمناطق المحمية البحرية وتعمل بمثابة صوت مديري المناطق البحرية المحمية، من أجل دعم السياسات والتواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين. ومنتدى المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط[44] هو منصة ومناسبة منتظمة للمناقشة، وتطوير وإدارة المناطق البحرية المحمية. وبرنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020 لحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط[45] هو الخطة الأساسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بحماية التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه المستدام؛

(و) تتواصل الهيئات الفرعية الإقليمية التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات مع مختلف أصحاب المصلحة في مناطق كل منهم، بما في ذلك الحكومات، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص ومجتمعات الشعوب الأصلية، لتعزيز الحلول التحويلية لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. وتشمل تلك الحلول إقامة شراكات بين المؤسسات العامة والكيانات الخاصة للاستفادة من الموارد، والخبرات والابتكار من أجل التخطيط والإدارة المستدامين للمحيطات. وتعزز هذه الهيئات التفاعل بين علوم المحيطات والسياسات والمجتمع من خلال التشجيع على التصميم والتنفيذ المشتركين لعلوم المحيطات، مما يضمن مواءمة البحوث مع التطبيقات العملية لتحقيق تأثير أكبر. وهي تقوم أيضا بقيادة أنشطة تتعلق بعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة وتدعو إلى مناصرتها على المستوى الإقليمي، وتحشد أصحاب المصلحة لوضع وتنفيذ إجراءات عقد المحيطات. وتشمل تلك الجهود مبادرات من قبيل عقد مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الثاني لعقد المحيطات بالتزامن مع المؤتمر الدولي الحادي عشر لعلوم البحار الذي تنظمه اللجنة الفرعية لغربي المحيط الهادئ التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات.

خامسا - التحديات والمجالات والقطاعات المحتملة لتعزيز التعاون

ألف - تعزيز آليات الحوكمة الإقليمية القائمة

60 - تشير المنظمات الإقليمية إلى كل من التحديات التي تواجه تعزيز التعاون والفرص المتاحة أمامه.

61 - ووفقًا لهيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا، يتعين توسيع نطاق العمل المناخي المستند إلى المحيط، بما في ذلك الروابط مع مبادرات التنوع البيولوجي البحري والكربون الأزرق. ويمكن للاقتصادات المستدامة للمحيط أن تستفيد من تركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوثيق التعاون بين الحكومات والمؤسسات الناشطة في بحار شرق آسيا.

62 - وفي نطاق اتفاقية أبيدجان، يمكن تعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، ويمكن للجان الاقتصادية الإقليمية أن تيسر إدماج مسائل إدارة المحيطات في سياسات التنمية الاقتصادية. ويمكن لهذا التعاون أيضاً أن يساعد الأطراف المتعاقدة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإدارة المحيطات وتعبئة الموارد لدعم هذه الجهود. وعلاوة على ذلك، لا تزال التحديات التي تواجه التعاون في إنتاج وتبادل البيانات العلمية

(44) انظر www.medmpaforum.org/.

(45) انظر https://spa-rac.org/en/article/163/post-2020-sapbio.

لرصد النظم الإيكولوجية وإدارتها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي تشكل عقبات كبيرة أمام تنفيذ السياسات وخطط العمل ذات الصلة في الوقت المناسب استناداً إلى الأدلة. وتوفر الشبكات التعاونية للعلماء، مثل رابطة علوم البحار لغربي المحيط الهندي أو شبكة البيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية الخاصة بأفريقيا، استجابات فعالة بشكل واضح للاحتياجات الإقليمية ودون الإقليمية المحددة.

63 - وتؤدي الهيئات الإقليمية في أفريقيا دوراً محورياً في معالجة تحديات مثل قلة الموارد المالية وضعف القدرات. وتمكّن هذه المنظمات الدول الأفريقية من إيصال أصواتها على الساحة العالمية، مما يضمن تمثيل احتياجات القارة بشكل أفضل. ومن خلال تجميع الموارد والتعاون على المستوى الإقليمي، يمكن لهذه الهيئات جذب قدر أكبر من التمويل والاستثمار مقارنة بفرادى البلدان، وهو أمر بالغ الأهمية بشكل خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي كثيرا ما تكافح لتأمين الموارد بشكل مستقل.

64 - وعلى الرغم من التقدم المحرز في التعاون الإقليمي، تواجه منطقة البحر الكاريبي الكبرى عددا من التحديات في تحقيق الإدارة البيئية الفعالة. وتشمل هذه التحديات ثغرات في القدرات وقيودا على الموارد. ويواجه العديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي قيوداً في الخبرة التقنية، والموارد المالية والقدرات المؤسسية. وتحد هذه القيود من التنفيذ الفعال للالتزامات الإقليمية. ويبقى تعزيز برامج بناء القدرات وتأمين آليات تمويل مستدامة من الأولويات البالغة الأهمية. وإضافة إلى ذلك، تهدد الآثار المتزايدة لتغير المناخ، بما في ذلك ابيضاض المرجان، والظواهر الجوية القصوى وارتفاع مستوى سطح البحر، النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية. ويتعين توسيع نطاق استراتيجيات التكيف الإقليمية، مثل إصلاح النظم الإيكولوجية والحلول القائمة على الطبيعة، لتعزيز القدرة على التكيف.

باء - تعزيز التعاون في إدارة الموارد البحرية، وخاصة مصايد الأسماك

65 - يجب تنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف والإقليمية وترجمتها إلى إجراءات على المستويين القطري والإقليمي، حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، يمكن أن يوفر إضفاء الطابع الإقليمي على حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية فرصًا ليس فقط لمعالجة الشواغل المشتركة، وخلق أوجه تآزر وتعميم الأهداف العالمية في إطار هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولكن أيضًا لتوسيع نطاق التوعية بشأن الخطة العالمية لمصايد الأسماك لتشمل الشركاء الإقليميين الذين قد لا يكونون معنيين مباشرة بمصايد الأسماك، وكذلك عامة الناس.

66 - وتشكل الاختلالات القائمة بين البلدان في المعارف، والموارد البشرية، واستخدام التكنولوجيا، والقدرة على إدارة مصايد الأسماك تحديات كبيرة أمام التعاون الإقليمي. وينطبق ذلك بشكل خاص على المناطق البحرية المشتركة بين البلدان النامية والمتقدمة. ولمواجهة هذه التحديات، يتسم الدعم الطويل الأجل لتنمية القدرات بالأهمية البالغة. وينبغي أن يكون هذا الدعم جزءاً لا يتجزأ من الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية.

67 - ويتزايد وعي هيئات مصايد الأسماك الإقليمية بشأن التحديات التي يفرضها تغير المناخ. وتشمل الإجراءات التي تتخذها هذه الهيئات بشأن تغير المناخ مبادرات التوعية العامة، والحوارات بين العلوم والمديرين، وإدراج تغير المناخ في جداول أعمال اجتماعات اللجان العلمية واتخاذ قرارات أو توصيات فيما يتعلق بالتخطيط العلمي والإداري. وأقرت لجنة مصايد الأسماك في دورتها السادسة والثلاثين بدور هيئات مصايد الأسماك الإقليمية في معالجة التأثيرات المناخية على مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية وشجعت الأعضاء على تعزيز الجهود الرامية إلى مراعاة تغير المناخ بشكل كامل في تدابير الحفظ والإدارة التي تتخذها

هيئات مصـايد الأسـماك الإقليمية. وقد اعترفت شـبكة أمانات هيئات المصـايد الإقليمية بتغير المناخ كأولوية وكررت تأكيد أهمية التعاون وتبادل المعارف في مجالات العلوم، والتكيف الإداري وبناء القدرات.

68 - ومع وجود أكثر من 50 هيئة من هيئات مصـايد الأسـماك الإقليمية في جميع أنحاء العالم، تظهر مشاكل تداخل الولايات وتجزئتها. وقد ظل تعزيز التعاون والتنسيق بين هيئات مصايد الأسماك الإقليمية على جدول أعمال الجمعية العامة لسنوات عديدة وهو يدرج في قراراتها بشأن مصـايد الأسـماك المسـتدامة. وفي عام 2023، عقدت منظمة الأغذية والزراعة مشـاورتين إقليميتين لدعم تحديد أولويات التنسـيق والتعاون بين هيئات مصـايد الأسماك الإقليمية من أجل الحوكمة الفعالة لمصـايد الأسماك. واجتمعت المنظمات من نفس المنطقة لتبادل الآراء، وصـــياغة أفكار متعمقة قيمة بشـــأن المســـائل والمواضـــيع ذات الاهتمام والقلق المشتركين، وإيجاد الحلول وتحديد الأدوات والخدمات الداعمة.

جيم - تحسين التعاون في مجال البحث العلمي البحري

69 - في حين أن علوم المحيطات تكتسب اعترافاً متزايداً في جدول الأعمال العالمي، فهي لا تزال تعاني من نقص كبير في التمويل مقارنة بالمجالات العلمية الأخرى، مما يعوق التقدم في مجال البحث وفيما يتعلق بتطوير البنية التحتية والتطوير التكنولوجي. وفي العديد من البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصـغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، كثيرا ما يجري تجاهل أهمية علوم المحيطات وهي لم تعط الأولوية حتى اليوم على الصـعيد الوطني. ويؤدي النقص في الخبرة الفنية، والبنية التحتية البحثية والموارد البشرية إلى مواصـلة إعاقة قدرتها على حفظ الموارد البحرية وإدارتها.

70 - وعلى الرغم من أوجه التقدم المحرز في رصـد المحيطات، لا تزال التحديات المسـتمرة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى البيانات وتقاسمها ونقل التكنولوجيا تحد من اتخاذ القرارات المستنيرة ووضع السياسات. وكثيرا ما تؤدي النزاعات بشـــأن الحدود البحرية، والحقوق في الموارد واللوائح البيئية إلى تشـــتت الجهود، مما يعوق البحوث القائمة على التعاون والإدارة المستدامة للموارد البحرية.

71 - وتسلط مواجهة هذه التحديات الضوء على الحاجة الماسة إلى قيام الهيئات الفرعية الإقليمية التابعة للجنة اليونســـكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات باتخاذ إجراءات في مناطق كل منها من أجل تعزيز التعاون في مجال علوم المحيطات، وتقوية الترابط بين علوم المحيطات والسياسات والمجتمع، وتعزيز جهود بناء القدرات، وتيسـير نقل التكنولوجيا البحرية وتعزيز دبلوماسـية علوم المحيطات، بهدف ضـمان مسـاهمة علوم المحيطات بفعالية في التنمية المستدامة.

سادسا - خاتمة

72 - يتسم التعاون، لا سيما على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، بأنه ضـروري لمواجهة التحديات المتزايدة المتعلقة بحوكمة المحيطات. وســـياق حوكمة المحيطات آخذ في التطور، وتتزايد الحاجة الملحة للعمل التعاوني بسبب ثلاثة تحديات أساسية: حفظ خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية التي توفرها محيطات العالم واستدامتها في مواجهة تغير المناخ؛ وإدارة الدور المتنامي للأنشطة الاقتصادية القائمة على المحيطات التي تسـاهم في الاقتصـاد العالمي ولكنها تؤثر سـلباً على النظم الإيكولوجية البحرية؛ وتلبية الطلب المتزايد على كل من الموارد المتجددة وغير المتجددة داخل المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وخارجها.

73 - وحدّد عدد من الفرص والآليات لتعزيز العمل الإقليمي في هذه الورقة:

(أ) برامج واتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية والتوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية للفترة 2013-2016، التي توفر توجيهات شاملة لتعميم الحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات بشكل أكثر فعالية في السياسات والبرامج؛

(ب) هيئات مصايد الأسماك الإقليمية الـ 50 في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، التي لديها ولايات لاعتماد تدابير ملزمة قانوناً للحفظ والإدارة، والهيئات الاستشارية الإقليمية لمصايد الأسماك، التي تقدم المشورة لأعضائها بشأن مسائل مصايد الأسماك؛

(ج) الهيئات الفرعية الإقليمية التابعة للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التي تعمل كآليات أساسية للنهوض بالبحوث الإقليمية للمحيطات، وتعزيز التعاون الدولي، وبناء القدرات وتعزيز الروابط بين علوم المحيطات والسياسات في مجال المحيطات، بهدف التصدي للتحديات المميزة التي تواجهها مناطق كل منها؛

(د) يمثل عقد المحيطات، الذي يمثل فرصة تاريخية لتحسين حالة علوم المحيطات وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

74 - وفي المقابل، هناك فرص متعددة لمواصلة تعزيز التعاون مع الهيئات الإقليمية الأخرى من أجل تقديم الدعم الحاسم لحماية الموارد المشتركة للمحيطات وحفظها وإدارتها على نحو مستدام، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والغايات الموضوعة في إطار عمل كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يوفر الاتفاق بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية أساساً متيناً لزيادة التعاون الشامل لعدة قطاعات على جميع المستويات عند دخوله حيز النفاذ.

75 - وللمضي قدماً، يمكن أن تتيح الاستفادة من هذه الفرص وتعزيز أفضل الممارسات فوائد مستدامة ومنصفة. ويسلط الضوء في هذه الورقة على عدة وسائل لتعزيز إدارة المحيطات:

- بالنظر إلى أن التعاون الإقليمي أمر بالغ الأهمية لحوكمة المحيطات، فإن هناك حاجة إلى فحص أدق للتعاون الإقليمي، يركز على التعاون التقني، فيما يتعلق بجدول الأعمال البيئي.
- تؤدي الهيئات الإقليمية دورا محوريا في التصدي للتحديات، ولكنها تعاني من عوائق متأصلة فيها. وتشمل هذه العوائق ثغرات في القدرات وقيودا على الموارد. ومن خلال تجميع الموارد والتعاون على المستوى الإقليمي، يمكن لهذه الهيئات جذب قدر أكبر من التمويل والاستثمار مقارنة بفرادى البلدان، وهو أمر بالغ الأهمية بشكل خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي كثيرا ما تكافح لتأمين الموارد بشكل مستقل.
- تستطيع اللجان الاقتصادية الإقليمية تيسير إدماج مسائل إدارة المحيطات، مع التركيز بشكل خاص على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، في سياسات التنمية الاقتصادية لهذه الكيانات.
- يمكن أن يوفر إضفاء الطابع الإقليمي على حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية فرصًا ليس فقط لمعالجة الشواغل المشتركة، وخلق أوجه تآزر وتعميم الأهداف العالمية في إطار هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولكن أيضًا لتوسيع نطاق التوعية بشأن الخطة العالمية لمصايد

الأسماك لتشمل الشركاء الإقليميين الذين قد لا يكونون معنيين مباشرة بمصايد الأسماك، وكذلك عامة الناس.

- من الضروري تعزيز برامج المساعدة التقنية لمنظمة الأغذية والزراعة، نظراً للقدرة التقنية للمنظمة على دعم الهيئات الإقليمية في المهام القانونية والمؤسسية والتشغيلية المطلوبة لمواءمة اللوائح، وتجميع قدرات الرصد والمراقبة والإشراف، ونشر أفضل الممارسات في مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

- كثيرا ما يتم تجاهل أهمية علوم المحيطات وهي لم تعط الأولوية على المستوى الوطني حتى اليوم. ويتيعن أن تقوم الهيئات الفرعية الإقليمية التابعة للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات باتخاذ إجراءات في مناطق كل منها لتعزيز التعاون في مجال علوم المحيطات، وتقوية الترابط بين علوم المحيطات والسياسات والمجتمع، وتعزيز جهود بناء القدرات، وتيسير نقل التكنولوجيا البحرية وتعزيز دبلوماسية علوم المحيطات، بهدف ضمان مساهمة علوم المحيطات بفعالية في التنمية المستدامة.

- يوفر البعدان الإقليمي ودون الإقليمي للتعاون إطاراً مثالياً لبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص. ويساعد التعاون في معالجة التأثيرات الشاملة لعدة قطاعات، وإدارة المسائل المشتركة المتعلقة بالمحيطات والجمع بين الجهات الفاعلة الأساسية في منطقة جغرافية محددة. ويمكن الاستفادة من آليات التعاون الإقليمي القائمة، مثل اتفاقيات البحار الإقليمية أو كيانات الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية، لتيسير الحوار وتحديد التحديات المشتركة ووضع استراتيجيات مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز حوكمة المحيطات.

سابعا - أسئلة توجيهية

76 - يمكن الاستعانة بالأسئلة التوجيهية التالية لإثراء المناقشة:

(أ) ما هي الفرص المتاحة لتعزيز فعالية آليات التعاون الإقليمي القائمة؟

(ب) كيف يمكن للجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية تيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص والإدماج الفعال للأهداف المتعلقة بالمحيطات في سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة؟

(ج) ما هي الاستراتيجيات والتدابير اللازمة لتعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك فيما يتعلق بتبادل الخبرات، والتطورات العلمية ونقل التكنولوجيا البحرية؟

(د) ما هي أنواع آليات التعاون المبتكرة بين الدول، واتفاقيات البحار الإقليمية واللجان الاقتصادية اللازمة لتيسير اعتماد استراتيجيات منسقة للإدارة الإقليمية للمحيطات؟

(هـ) كيف يمكن تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر بين المبادرات مثل أهداف إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وإدراج مسائل المحيطات في المساهمات المحددة وطنياً والاتفاق بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية؟